منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 340، جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

القسم رفيع المستوى

HL

جزء السياسات الاستراتيجية

التاريخ: ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠
الأصل: إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

كوفيد-١٩ وعالم العمل

غرض الوثيقة

أعدت هذه الوثيقة بهدف دعم نظر مجلس الإدارة في أفضل طريقة يمكن فيها تطبيق النهج المتمحور حول الإنسان، الوارد في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، على التحديات الاستثنائية التي تفرضها أزمة كوفيد-١٩ على الانتعاش في عالم العمل. ونظراً إلى الطبيعة الملحة للظروف الراهنة وأبعادها، تطرح هذه الوثيقة قضية إدراج مساهمة منظمة العمل الدولية في الانتعاش ضمن إطار مبادرة شاملة تهدف إلى تسهيل استجابة متكاملة في مواجهة الأزمة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٤).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتائج جميعها. دراسة جميع النتائج لتحديد القضايا ذات الصلة بالانتعاش المتمحور حول الإنسان.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: محتملة، رهناً بقرار مجلس الإدارة.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم. كما ورد في مشروع القرار.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة البحوث.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/PFA/1؛ الوثيقة GB.340/PFA/2؛ إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

المقدمة

١. اكتسى دور منظمة العمل الدولية، كما حدده إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (إعلان المئوية) أهمية كبيرة في سياق أزمة كوفيد-١٩. لكن، بقدر أهمية إعلان المئوية بالنسبة إلى القضايا العاجلة التي تمس ظروف العمل والحماية الاجتماعية، تزيد أهمية النهج الذي رسمه في التصدي إلى التحدي المتمثل في تجاوز الأزمة وإعادة البناء على نحو أفضل. ومن هذا المنظور، هناك بالتالي سبب وجيه يدعو مجلس الإدارة إلى النظر في أفضل طريقة يمكن فيها تطبيق هذا النهج على التحديات الاستثنائية التي تفرضها الجائحة على الانتعاش في عالم العمل.

٢. وقد أسند إعلان المئوية إلى منظمة العمل الدولية مهمة رئيسية كي تؤديها في السنوات المقبلة، وهي "مراعاة التحولات العميقة في عالم العمل ومواصلة تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل". ويجعل الوضع الراهن من الملح والضروري أن ينظر مجلس الإدارة فيما تنطوي عليه أزمة كوفيد-١٩ بشأن تنفيذ هذا التوجيه تنفيذاً نشطاً وصحيحاً على المدى المتوسط إلى الطويل. وقد عبرت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية عن رأيها على نطاق واسع بهذه العملية بصفتها نقطة انطلاق، لا سيما في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل، المنعقد في الفترة من ١ إلى ٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٠، معتبرة أن البرنامج الذي حدده إعلان المئوية هو أكثر أهمية من أي وقت مضى في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. ويشير هذا الأمر إلى أنه ينبغي على مجلس الإدارة النظر في بذل جهود استثنائية ترمي إلى تمكين وتسريع تنفيذ مهمة إعادة البناء على نحو أفضل. والاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣[١] والخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥،[٢] المعروضان على مجلس الإدارة يحددان إطار أنشطة منظمة العمل الدولية. إلا أن نطاق وجسامة الأزمة غير المسبوقة التي سببها كوفيد-١٩ في عالم العمل تجعل من الضروري التركيز تركيزاً محدداً على تداعيات الجائحة على عمل منظمة العمل الدولية وعلى الطريقة التي يمكن بها لمنظمة العمل الدولية، بل يتوجب عليها، عبر تنفيذ إعلان المئوية، أن تأخذ زمام المبادرة في عملية الانتعاش بأثر واسع النطاق يتناسب مع حجم التحديات الناشئة حالياً.

٣. وتبدأ هذه الوثيقة بلمحة عامة عن الطريقة التي باتت فيها التحولات التي كانت قيد المناقشة في عام ٢٠١٩ تتحول بالذات وتزداد صعوبة في جوانب هامة منها بسبب الأزمة. ومن ثم، تنظر على نحو أكثر تحديداً في الطريقة التي يمكن بها أن يحفز النهج المتمحور حول الإنسان في إعلان المئوية، عملية إعادة البناء على نحو أفضل وأسرع في الخروج من الأزمة في مجموعة من المجالات. ونظراً إلى الطبيعة الملحة للظروف الراهنة وأبعادها، فإنها تؤيد صوابية إدراج مساهمة منظمة العمل الدولية ضمن مبادرة شاملة تهدف إلى تسهيل استجابة متكاملة في مواجهة الأزمة.

أولاً - كوفيد-١٩ وإعلان المئوية

٤. إن كوفيد-١٩ هو أزمة متمحورة حول الإنسان. وتفرض الجائحة تهديداً مباشراً محتملاً لرفاه كل فرد في العالم، بصرف النظر عن موقعه الجغرافي أو مكانته في المجتمع. وقد كانت آثاره الجانبية الرئيسية - اختلال الأنشطة الاقتصادية والعمالة والأمن البشري على نحو متزامن في جميع أنحاء العالم - على غرار ذلك عالمية في نطاقها ومركّزة على الإنسان بأثرها في نفس الوقت.

٥. ومن المرجح أن تستمر هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وربما الجائحة بحد ذاتها، لسنوات عديدة. ويواجه العالم خللاً متوسطاً إلى طويل الأجل في عالم العمل يضاف إلى التحولات طويلة الأمد الجارية في الأساس والمتعلقة تحديداً بالتكنولوجيا والبيئة والجوانب الديموغرافية والجيوسياسية.

---

[١] الوثيقة GB.340/PFA/2.

[٢] الوثيقة GB.340/PFA/1.

٦. ويستجيب النهج التعاوني المتمحور حول الإنسان، الذي يدعو إليه إعلان المئوية، استجابة تامة لمواجهة هذه الاضطرابات والتحولات. ويحتاج العالم إلى أن تحشد منظمة العمل الدولية كامل قدراتها وهيئاتها المكونة من أجل المساعدة في تحقيق هذا النهج.

٧. والعبرة الواردة في دستور منظمة العمل الدولية بأنه لا سبيل إلى إقامة سلام دائم إلاّ إذا بُني على أساس من العدالة الاجتماعية، تذكّرنا بأن المخاطر في أعلى مستوياتها. ويعوّل التماسك الاجتماعي - الذي يقوم على التصور الجماعي بأن النظام الاجتماعي والاقتصادي عادل - على الكرامة التي يوفرها العمل اللائق والفرص التي توفرها المنشآت المستدامة لتحقيقه. ويقع نشر هذه المبادئ على نطاق واسع من خلال المعايير والتعاون الإنمائي والبحث والحوار الاجتماعي في صميم برامج منظمة العمل الدولية وأنشطتها.

ألف - أثر الأزمة المرجح استمراره على عالم العمل ودور منظمة العمل الدولية

٨. إن مستقبل العمل لم يعد ما كان عليه قبيل عام مضى. ومن المرجح أن تترك الأزمة آثاراً عميقة وطويلة الأمد عليه في جوانب رئيسية عديدة، وهي آثار يتعين أن تراعيها استراتيجية المنظمة من أجل المضي قدماً في تنفيذ إعلان المئوية. وهي تشمل ما يلي:

- انتشار واسع للبطالة والعمالة الجزئية المرتبطتين بالأزمة، على نحو كبير يتجاوز الظروف التي كانت سائدة في عام ٢٠١٩ والتي كانت صعبة أصلاً في بعض الأقاليم وشديدة على بعض المجموعات السكانية.
- زيادة كبرى في استضعاف الإنسان والهشاشة وانعدام المساواة تتجاوز بكثير الظروف التي سبقت الأزمة، بما في ذلك في صفوف النساء والشباب، وفي صفوف أعداد كبيرة من عمال الاقتصاد غير المنظم ومورّدي السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية ذوي الأجر المنخفض، والعمال المهاجرين المحرومين من العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية والمجبرين غالباً على العودة إلى أوطانهم.
- تدهور ملحوظ وواسع النطاق في الأموال العامة، من المرجح أن يفرض قيوداً إضافية كبيرة على الاستجابات السياسية في البلدان التي تعاني في الأساس من الهشاشة والكوارث الطبيعية والتهجير القسري والبنية التحتية الأساسية المحدودة، بما في ذلك الوصول إلى المياه العذبة والخدمات الصحية.
- تسارع كبير أيضاً في التحول الرقمي للأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك ترتيبات العمل عن بُعد التي توفر منافع محتملة لكنها تفرض أيضاً تحديات إضافية على العمل اللائق، بما في ذلك فيما يتعلق بظروف العمل والحماية.
- تحول كبير في هيكل الاقتصادات، إذ أصبحت بعض القطاعات أكثر عرضة إلى الانكماش بسبب الجائحة، على غرار المنشآت الصغيرة وغير المنظمة أو المنشآت المتأثرة بالمنافسة من جانب الإنتاج الرقمي وتقديم الخدمات الرقمية، في حين تتوسع قطاعات أخرى.
- إعادة هيكلة واحتمال تقليص سلاسل التوريد والإمداد الدولية بهدف تعزيز قدرتها على الصمود واستمراريتها في مواجهة الاضطرابات في الأسفار واللوجستيات بسبب الأزمة، مما يعزز القوى البيئية والتكنولوجية والسياسية الأساسية التي تدفع أصلاً في هذا الاتجاه وتفرض تحديات إضافية على مستقبل التصنيع كثيف اليد العاملة في البلدان النامية.
- نتيجة لهذه العوامل وغيرها، يحتمل ظهور فجوة انتاج خطيرة في الاقتصاد العالمي أو أجزاء كبيرة منه، مما يؤخر وتيرة استحداث العمالة والحد من الفقر وجوانب أخرى من التنمية المستدامة، في بداية عقد عمل الأمم المتحدة بشأن برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠).

٩. ومن المحتمل أن تتفاقم ارتدادات الأزمة هذه على عالم العمل بسبب التحولات الجارية أصلاً بفعل الأتمتة وأنماط التجارة المتغيرة والديموغرافيا والهجرة وتغير المناخ. ومن شأن هذا المزيج من الضغوط المرتبطة بالأزمة والضغوط الهيكلية أن يثير عاصفة هوجاء من التحديات تعصف بالعمالة ودخل الأسر وجوانب أخرى من الأمن البشري في العديد من البلدان على مدى العقد القادم. وهذه هي المحددات الأساسية لثقة المستهلك والمستثمر والطلب الإجمالي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. والتحفيز المؤقت للاقتصاد الكلي، على الرغم من أهميته الكبيرة، هو أساساً إجراء للحفاظ على الوضع الراهن في العديد من الحالات واستراتيجية استقرار قصيرة الأجل. ولا يمكن الاعتماد عليه من أجل **عكس** مسار هذا السيناريو على نحو دائم. وعلى الأرجح سيستدعي الأمر نهجاً مباشراً أكثر ومتمحوراً حول الإنسان من أجل تعزيز مستوى ونوعية العمالة ومن ثم تحقيق منافع اجتماعية أوسع، كي تستطيع البلدان شق طريق خروجها من الأزمة الحالية وصولاً إلى التحولات الهيكلية

لاقتصاداتها في السنوات القادمة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ. وقد أظهرت التجربة أن العمل المناخي الحاسم لا يمكن استدامته إذا نظر إليه على أنه سيتحقق على حساب التقدم الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق.

١٠. وهذا هو تماماً النهج الذي أفصح عنه إعلان المئوية. وكلما طال أمد الجائحة، كلما زادت قوتها في تعطيل الدعائم الأساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، التي يشدد عليها إعلان المئوية: توفر العمالة على نطاق واسع وإتاحة الفرص أمام اكتساب المهارات والدعم الانتقالي وظروف العمل اللائقة والحماية الاجتماعية المناسبة، إضافة إلى كل ما يتأتى عن هذه الأمور من مساهمات في نمو الإنتاجية والقوة الشرائية والتحسينات الأخرى في العرض والطلب.

١١. وعليه، فإن مهمة منظمة العمل الدولية المتمثلة في تنفيذ التوجيه الرئيسي لإعلان المئوية، وهو " تطوير نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، الذي يضع حقوق العمال واحتياجات جميع الناس وطموحاتهم وحقوقهم في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"، لا تعني الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وحدها بل يمكنها أن تفيد المجتمع بأكمله. وفي هذه الحقبة الجديدة، تعتبر العمالة والحماية الاجتماعية من ضرورات الاقتصاد الكلي والضرورات البيئية المهمة بقدر أهمية العدالة الاجتماعية، ومكانها بالتالي في صميم الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وعلى هذا النحو، باتت المنظمة وولايتها تكتسب أهمية سياسية كبرى بالنسبة إلى مجالس الوزراء الحكومية وأهمية استراتيجية بالنسبة إلى مجالس إدارة الشركات، والمنظمة مدعوة إلى الاستجابة وفقاً لذلك.

١٢. وسوف يتحدد مدى نجاح منظمة العمل الدولية ونهجها المتمحور حول الإنسان في الاضطلاع بهذا الدور المحوري بمدى الجودة في تنفيذ ولايتها - أي مدى استراتيجية الأولويات التي تحددها ومدى التحفيز الذي تبثه في التعاون مع الشركاء ومدى الدينامية في استخدام أدواتها الرئيسية المتمثلة بالتعاون الإنمائي وبناء القدرات والبحث والحوار الاجتماعي والمعايير.

باء - إعادة البناء على نحو أفضل (وأسرع) بعد الأزمة عن طريق النهج المتمحور حول الإنسان لإعلان المئوية

١٣. أطلقت منظمة العمل الدولية عام ١٩٦٩، في الدورة ٥٣ لمؤتمر العمل الدولي وبمناسبة عيدها الخمسين، برنامج العمالة العالمي. وقد صيغ البرنامج كاستجابة إزاء الانتشار الواسع للبطالة والعمالة الجزئية في الدول الأعضاء النامية المستقلة حديثاً، وإزاء خيبة الأمل واسعة النطاق بشأن مساهمة نموذج التنمية المتمحور حول الناتج القومي الإجمالي في التنمية البشرية. واقترح البرنامج وضع العمالة "الكاملة" و"المنتجة" في صميم استراتيجيات التنمية، مقدماً هذا النهج بصفته أفضل طريقة من أجل تحفيز نمو اقتصادي وتقدم اجتماعي واسع النطاق في آن معاً. وكان للبرنامج أثر هام على التنمية في فترة السبعينات، عبر مزيج من البحث الابتكاري والتعاون التقني داخل البلدان والتنسيق مع المؤسسات متعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات التنمية. وكان من شأن التعديلات البراغماتية والمستندة إلى التجربة التي أدخلت على استراتيجية المنظمة على مرّ السنوات، أن ساعدتها على "تحقيق الانتقال من خطة دلالية بحتة يقتصر فيها عمل منظمة العمل الدولية على مجال القوة العاملة البحت إلى برنامج يجسد ما هو أقرب بكثير إلى عمل مباشر في استحداث العمالة".[٣] والبرنامج، بتركيزه على العمالة والاحتياجات الأساسية والحد من الفقر والسمة غير المنظمة وانعدام المساواة، "ساهم على نحو كبير في إحداث تحول في مسار الحديث عن التنمية"[٤] نحو نهج أكثر شمولية، أشير إليه في بعض الأحيان بصفته "تنمية ذات وجه بشري".

١٤. وبعبارة أخرى، حشدت المنظمة في فترة هامة من تاريخها، مبادرة عالمية تعزز ولايتها وكفاءاتها ومكانتها بهدف إدراج نهج تصاعدي متمحورٍ أكثر حول الإنسان يركز على خلق الوظائف والإدماج الاجتماعي، في صميم النمو الاقتصادي ونقاشات التنمية وعمليات التخطيط السياسي في ذلك الوقت. وبعد نصف قرن من ذلك، يشير الاضطراب غير المسبوق والمتزامن في العمالة والمنشآت بسبب أزمة كوفيد-١٩ إلى أن العالم بحاجة إلى

---

[٣] انظر:
ILO, “The Development of the World Employment Programme,” WEP 3 Jacket 1 (WEP Planning), 24 February 1969, as cited in ILO, *The World Employment Programme (WEP): Past, Present and Future,* 30 May 2019.

[٤] انظر:
Daniel Maul, *The International Labour Organization: 100 Years of Global Social Policy* (De Gruyter and ILO, 2019), p. 179.

أن تضطلع المنظمة بدور ريادي مشابه اليوم، لا سيما بالنظر إلى القيود الملازمة للاستجابة السياسية الأولية إلى حد الآن، أي تحفيز مالي ونقدي استثنائي مركز بشكل كبير في الاقتصادات الصناعية.

١٥. وقد كان ما يقارب تسعة أعشار الاستجابة المالية العالمية إلى الأزمة في البلدان المتقدمة.[٥] وحتى في هذه البلدان، فإن توقعات الاستمرارية على هذا المستوى من الجهود - بمتوسط يبلغ ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - تعتريها الشكوك في أفضل الحالات، نظراً إلى الارتفاع السريع في مستويات الدين العام. علاوة على ذلك، فإن أقل من ٣ في المائة من التحفيز العالمي جرى في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وذات الدخل المنخفض، ويواجه العديد من هذه البلدان أصلاً قيوداً مالية شديدة، بما في ذلك ما يزيد على تريليون دولار من دفعات سداد الدين الخارجي المجدولة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.[٦]

١٦. وبالتالي، لا بد للاقتصاد العالمي من أن يجد محركاً جديداً، أو على الأقل محركاً إضافياً، للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وخلق العمالة الجيدة. وهو بحاجة إلى هذا البرنامج الجديد من أجل مساعدته على التنويع دون اتباع نموذج النمو والتنمية المستخدم في الجيل الماضي بتركيزه الشديد على التحفيز المالي والنقدي (الذي كان بمستويات عالية لما يزيد على عقد في بعض البلدان وبجدوى محدودة النطاق في معظم البلدان الأخرى) وصافي الصادرات (كانت التجارة العالمية آخذة في الإنكماش على مدى السنتين الماضيتين)[٧] والكفاءة من حيث التكلفة (خفضت الشركات والحكومات بالفعل من التكاليف والأعباء التنظيمية إلى حد كبير أثناء الأزمة). وقد بلغت هذه الاستراتيجيات مرحلة تناقص العوائد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ويرسي إعلان المئوية الأساس من أجل نهج بديل.

١٧. ويمكن لمنظمة العمل الدولية تولي الريادة عن طريق بلورة مبادرة عالمية تهدف إلى تسريع تنفيذ أربعة جوانب من النهج المتمحور حول الإنسان الوارد في إعلان المئوية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحدي المتمثل في إعادة البناء على نحو أفضل - وأسرع - بعد الأزمة. وبالفعل، كما ورد في الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، دعت منظمة العمل الدولية إلى استجابة اجتماعية واقتصادية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩، بما فيها العناصر التالية:

- **تحفيز الاقتصاد والعمالة**، بما في ذلك عن طريق تعزيز المنشآت المستدامة في القطاعات الغنية بالوظائف وذات العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية الإيجابية على غرار البنية التحتية المستدامة واقتصاد الرعاية.
- **دعم المنشآت والوظائف والمداخيل** من خلال التعلم المتواصل وسياسات وممارسات أسواق العمل النشطة، مدعومة بحماية اجتماعية شاملة ذات أرضية حماية صلبة.
- **حماية العمال في مكان العمل** عبر تعزيز مؤسسات العمل مثل تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين والمفاوضة الجماعية، وزيادة إنتاجية العمل وتنفيذ معايير العمل الدولية والممارسات الجيدة.
- **الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول**، نظراً إلى ما أثبته من قيمة في تكوين استجابات سياسية فعالة ومتوازنة ومقبولة.

١٨. ومن شأن هذا النهج المتمحور حول الإنسان إزاء الانتعاش والإصلاح الاقتصاديين أن ينشئ دينامية تعزيز متبادلة بين زيادة العمالة وتوسيع نطاق الإدماج الاجتماعي وتسريع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى وجه التحديد، من شأن زيادة الاستثمار في المقدرات البشرية وقدرة الناس على إدارة عمليات الانتقال الوظيفي أن يزيد العمالة وإنتاجية العمال ومشاركة القوة العاملة، مما يحفز الاستثمار الإضافي في الأعمال ويرفع من احتمال نمو الاقتصادات. ويمكن للاستثمار الموسع في المنشآت والبنية التحتية المستدامة أن يزيد العمالة المنظمة في الاقتصاد الحقيقي وأن يسرّع على نحو كبير فصل التنمية الاقتصادية عن استنفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. ومن شأن تحسين ظروف العمل والأجور والحماية الاجتماعية أن يزيد تعويضات العمال ودخل الأسر وثقة المستهلك ونشرها على نطاق أوسع في المجتمع، مما يعزز الطلب الإجمالي والنمو الاقتصادي.

---

[٥] انظر: ILO, *COVID 19 and the World of Work*, ILO Monitor, Fifth edition, 30 June 2020, pp. 13-14.

[٦] انظر:
United Nations Conference on Trade and Development, *From the Great Lockdown to the Great Meltdown: Developing Country Debt in the Time of COVID-19*, April 2020, p. 7.

[٧] انظر:
Organisation for Economic Co-operation and Development, *International Trade Statistics: Trends In Second Quarter 2020*, 28 August 2020.

١٩. إن نهج إعلان المئوية المتمحور حول الإنسان هو استراتيجية تهدف إلى تقوية أساسيات الاقتصاد - أي إنتاجية العمل؛ مستوى الاستثمار في الأعمال وتركيبته؛ مستوى دخل الأسرة وتوزعه؛ التخفيف من المخاطر. وعلى هذا النحو، فهو يوفر أساساً من أجل انتعاش من أزمة كوفيد-١٩ يكون أسرع وأوسع نطاقاً وبالتالي أكثر قدرة على الصمود - ويوفر دعماً تشتد الحاجة إليه من أجل تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠.

٢٠. وبعد مضي تسعة أشهر على الأزمة، يطمح العديد من البلدان إلى الانتقال من تدابير الاستقرار قصيرة الأجل إلى استراتيجيات أكثر حيوية واستدامة. وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى استحداث نموذج نمو وتنمية أقوى وأكثر شمولية واستدامة. ويؤكد الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة مرة أخرى على أن ابتغاء نموذج إنمائي جديد يلزم البلدان بأن "تعزز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وتحقق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع".

٢١. وهذه العناصر المتنوعة لنهج إعلان المئوية المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل - نهجه في إيلاء الأولوية إلى الاستثمار في الناس - يمكن أن تمنح الاقتصاد العالمي نمواً جديداً وكبيراً وزخماً للعمالة والمناخ إذا ما وضعت في صميم الاستراتيجيات الاقتصادية واستراتيجيات العمالة. ويمكن لمنظمة العمل الدولية، بعد تحديدها هذا القاسم المشترك لتقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي أقوى، أن تدفع قدماً بفهم هذا النهج وتنفيذه عبر الاعتماد بقدر أكبر على مكانتها وبرامجها وهيئاتها المكونة. وقد تنظر في القيام بذلك عن طريق إطلاق مبادرة عالمية رفيعة المستوى من أجل هذا الغرض.

ثانياً - مبادرة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان: إعادة البناء على نحو أفضل وأسرع

٢٢. يعرض القسم التالي من الوثيقة بعض المفاهيم الأولية بشأن الطريقة التي ستعطي بها المنظمة شكلاً ملموساً لهذه المبادرة الثلاثية العالمية. وتهدف هذه المفاهيم إلى توسيع نطاق أثر أنشطة منظمة العمل الدولية الحالية وزيادته، بغية حفز وتمكين تقدم سريع في اتجاه متمحور حول الإنسان. وسيتطلب هذا الأمر في الغالب تحديد استراتيجية أكثر تكيفاً مع خصائص كل بلد وقطاع على حدة وتعالج المسألة الحاسمة المتمثلة في الموارد. وهذا بدوره يتطلب من المنظمة أن تبذل جهداً استثنائياً من أجل الاستفادة من قدراتها ومكانتها العالمية الفريدة، باستخدام نهج ثلاثي المسار متمحور حول الإنسان، يضم ما يلي:

- **نهج متمحور حول الإنسان في السياسة والممارسة:** تعميق تحليل منظمة العمل الدولية وأدلتها وسياستها والإرشاد الذي تقدمه إلى المنشآت في مجالات الاستثمار في الناس الموضحة أعلاه، ونشر ذلك على نطاق واسع عبر توسيع مشاركة الجهات الفاعلة المؤثرة والخبراء، وخصوصاً في الأقاليم القريبة من مكان اتخاذ قرارات الحكومات والأعمال.
- **نهج متمحور حول الإنسان في التمويل والسياسة الاقتصادية:** معالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في الطريقة التي يمكن للمجتمعات بها تمويل قدر أكبر من الاستثمار في شعوبها، وتسليط الضوء على آثار الاقتصاد الكلي المحتملة من هذا الاستثمار فيما يتعلق بالإنتاجية والعمالة ومشاركة القوة العاملة والاستثمار في الأعمال والطلب الإجمالي والنمو ومستويات المعيشة.
- **نهج متمحور حول الإنسان إزاء النظام متعدد الأطراف:** العمل على نحو أوثق مع المؤسسات والترتيبات متعددة الأطراف الأخرى بهدف جعل ما تقدمه من مشورة سياسية ودعم مالي إلى البلدان على اتساق أكبر مع نهج إعلان المئوية المتمحور حول الإنسان من أجل الدفع قدماً بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٢٣. وتعرض الأقسام التالية بعض الاقتراحات الملموسة من أجل النظر الأولي فيها فيما يتعلق بكل مسار من هذه المسارات الثلاثة.

ألف - نهج متمحور حول الإنسان في السياسة والممارسة

٢٤. طرح إعلان المئوية سؤالاً هاماً، وهو كيف ستتمكن منظمة العمل الدولية من الدفع قدماً بتنفيذ المكونات الرئيسية للنهج الابتكاري والطموح الذي أورده الإعلان، على سبيل المثال دعوته إلى "حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة" و"تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل عن طريق برنامج تحويلي" و"التطبيق الفعلي للحق في التعلم المتواصل والتعليم الجيد للجميع" و"الانتقال العادل إلى مستقبل عمل يساهم في التنمية المستدامة" و"ضمان أن تكون الأشكال المتنوعة لترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال حافزاً...

وتوفر العمل اللائق وتؤدي إلى العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية". ويتمثل تحد خاص في معرفة أفضل طريقة لتعزيز العمل اللائق في القطاعات التي يتغير فيها عالم العمل بسرعة أو في الحالات التي يوجد فيها مسائل مترابطة على نحو كبير بين القطاعات، على غرار الاقتصاد الرقمي واقتصاد الرعاية والاقتصاد غير المنظم، والقيام بذلك بأسلوب يراعي قضايا الجنسين. وينبغي إيلاء الاعتبار إلى أفضل الطرق التي يمكن بها للمنظمة حشد مجموعتها الكاملة من الأدوات ومكانتها الثلاثية العالمية الفريدة من أجل تسريع التنمية وتلاقح المعارف والممارسات والتعاون في هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الأهمية الخاصة أو العاجلة.

٢٥. وتبين النتائج السياسية في الاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، المجالات التي يمكن أن تساعد فيها منظمة العمل الدولية في بناء قدرات هيئاتها المكونة الثلاثية من أجل التصدي لهذه التحديات. وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي سياق مبادرة عالمية، يمكنها إنشاء عدد محدود من المنصات التي تجمع الأدوات المتنوعة التي تمتلكها منظمة العمل الدولية بغرض مساعدة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على الوصول إلى المعارف والمشاركة في تكوينها وتخصيب الممارسات والخبرات في تنفيذ المعايير وتوسيع القاعدة المشتركة عن طريق الحوار السياسي. ويمكن لمنصات أو "مختبرات" السياسات والممارسات هذه، عندما توصف على أنها **آليات خاصة للحوار الاجتماعي العالمي** تضم خدمات منظمة العمل الدولية وقدراتها - تمكين الهيئات المكونة من العمل على نحو أفضل مع بعضها البعض ومع كبار الخبراء والوصول إلى أفضل ما يمكن لمنظمة العمل الدولية تقديمه على أساس متعدد الوظائف - أن تنشئ شبكات عالمية أقوى مؤلفة من الجهات الفاعلة والمؤسسات وأن تحفز المزيد من النشاط والاتساق بشأن تنفيذ إعلان المئوية. واستناداً إلى المساهمات الإيجابية للحوار الاجتماعي أثناء أزمة كوفيد-١٩، فإن من شأن هذا الجهد أن يساعد في تعزيز الهيكل الثلاثي على المستوى العالمي وعلى مستوى البلدان على السواء عن طريق تطبيقه بصورة مركزة أكثر على التحديات الحالية والمستحدثة الأكثر إلحاحاً التي حددها إعلان المئوية. ومن شأن الإمكانية المتزايدة لهذه المنصات الشبكية والأكثر انفتاحاً في رسم معالم البرنامج أن تكون قادرة على جذب موارد إضافية من المانحين والمؤسسات، وحفز مزيد من البحث والشراكات الموجهة نحو العمل في الأقاليم وزيادة تواصل وحضور منظمة العمل الدولية في وسائل الإعلام بشأن مواضيع طليعية تحظى باهتمام واسع النطاق.

٢٦. وعلى هذا النحو، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تسّرع تنفيذ أهداف إعلان المئوية عن طريق اتباع نهج شبكي أكثر، يعزز تقاليدها في الحوار الاجتماعي كي تتبوأ مكانها بصفتها منبراً رائداً للسياسة العملية وإرشاد المنشآت إضافة إلى تقاسم الخبرات بين صانعي السياسات والشركاء الاجتماعيين. وسيكون الهدف هو خلق دينامية أقوى تعزز ذاتها للتعلم بين البلدان والحوار السياسي ووضع معايير القياس وأفضل ممارسات الشركات وبناء الشراكات، بمشاركة المنظمات الدولية المعنية الأخرى، من شأنها أن تدفع قدماً بتحسين السياسات العامة وممارسات الشركات حول العالم.

باء - نهج متمحور حول الإنسان في التمويل والسياسة الاقتصادية

٢٧. كي تتمكن الحكومات والمنشآت من الاستثمار على نحو أكبر في أفرادها، سيتعين عليها حشد التمويل اللازم. وهي مهمة ليست بالسهلة في عالم عانت فيه الأموال العامة والميزانيات العمومية للشركات من الضغوط بسبب الأزمة الراهنة. إلا أنه تحدٍ يجب مواجهته بعزم كي يمكن تنفيذ إعلان المئوية على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، سيكون من الضروري تحديد مجموعة أوضح من خيارات التمويل المبتكرة وفهم أوضح لصافي تكلفة الاستثمارات الممولة بهذه الطرق ومنفعتها على المجتمع؛ وبعبارة أخرى، فهم الآثار الشاملة للاقتصاد الكلي والميزانية. ولهذا السبب، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن ترمي مسار بحث وحوار سياسي يلقي الضوء على أكثر الحلول الواعدة ويحفز تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وهناك ثلاثة جوانب رئيسية لهذا التحدي، يختلف كل منها في شكل التمويل ومجموعة الحلول، كما يرد شرحه أدناه.

٢٨. إن **الحماية الاجتماعية الشاملة** هي في المقام الأول تحد قائم أمام المالية العامة. وبالتالي، ينبغي أن يبنى هذا المسار الجانبي على ما تجريه منظمة العمل الدولية من بحوث وتوعية بشأن الطريقة التي يمكن بها للحكومات حشد التمويل من أجل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة عبر خيارات مثل توسيع قواعدها الضريبية واعتماد نظم اكتتابية وتوسيع نطاقها تدريجياً وضمان مساعدة مالية دولية ميسرة من خلال تخفيف الديون والقروض بفوائد متدنية جداً أو توزيع الاحتياطيات لمرة واحدة، أو عن طريق مزيج منها، بهدف المساعدة في تمويل نظام اكتتابي على نحو تدريجي إلى أن يصبح ذاتي التمويل مع مرور الوقت. وتناقش مؤسسات التمويل الدولية ووزراء المالية كل خيار من هذه الخيارات الخارجية للتمويل دون أن تكون مرتبطة بالضرورة بإصلاحات طويلة الأجل ومتمحورة حول الإنسان على غرار إنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة أو توسيعها. ويتطلب إنشاء حماية اجتماعية شاملة ذات أرضية حماية صلبة، خطة تمويل متوسطة إلى طويلة الأجل.

٢٩. **البنية التحتية المستدامة** هي تحد قائم أمام التمويل العام والخاص على السواء. ومن المقدّر أن يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة استثماراً إضافياً يبلغ ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في السنة،[٨] معظمه من أجل الاستثمار في البنية التحتية المستدامة. وتتسم مشاريع البناء كثيفة العمالة هذه المتعلقة بالماء والطاقة والصرف الصحي والنقل والاتصالات، بإمكانيات ضخمة لاستحداث الوظائف، لكنها تواجه فجوة تمويلية واسعة. وتمول الحكومات حوالي ٨٥ في المائة من البنية التحتية؛ بيد أن ماليتها تتعرض إلى ضغوط متزايدة بسبب الأزمة. ويخصص القطاع الخاص للبنية التحتية ٥ في المائة فقط من أصوله المدارة البالغة قيمتها ما يقارب ١٢٠ تريليون دولار أمريكي و١ في المائة للبنية التحتية في البلدان النامية. والحاصل أن ما يقارب ١٠ في المائة، أو ١٢ تريليون دولار أمريكي، من الأصول المدارة تحقق إيرادات سالبة وأن حصة كبيرة إضافية تحقق إيرادات أقل من ١ في المائة. ويقابل هذا نسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة من متوسط العائدات التي تحققها عموماً أموال البنية التحتية.[٩]

٣٠. ولا يمكن القول إن هذا الانحراف في رأس المال العالمي بعيداً عن البنية التحتية الغنية بالوظائف، تبرره المخاطر. وقد كان متوسط معدلات الإعسار في أصول البنية التحتية أدنى من معدلات الإعسار في الشركات غير المالية، وسجلت ائتمانات البنية التحتية الأفريقية معدلات إعسار أدنى من تلك التي سجلتها أصول البنية التحتية الأوروبية والأمريكية. ويخلق هذا العجز في السوق العالمية تكلفة كبيرة لضياع فرص العمالة والنمو في الاقتصاد العالمي. ومن شأن تحول مقداره ٢ أو ٣ في المائة في مخصصات الحافظات من هيئات الاستثمار المؤسسية إلى مشاريع البنية التحتية المستدامة في البلدان النامية، وهو ما يمكن أن يحفز عليه تقاسم جماعي للمخاطر وتنويع من جهة مصارف التنمية متعددة الأطراف، أن يسد أكبر فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة،[١٠] فيؤدي بذلك إلى استحداث ملايين الوظائف الجديدة في البلدان الفقيرة وزيادة مرضية في النمو العالمي تستفيد منها أيضاً الاقتصادات المتقدمة.

٣١. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تحفز مزيداً من التعبئة السياسية اللازمة لتذليل هذه العقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقدير تكلفة الفرص الضائعة من حيث العمالة والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي وعلى أساس كل بلد على حدة، والمشاركة في التعاون التقني مع الجهات المهتمة من الحكومات ومصارف التنمية متعددة الأطراف من أجل مساعدتها على تكوين فهم أفضل للآثار النسبية التي تخلفها على العمالة البنى التحتية المختلفة وخيارات التمويل الصناعية في خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد. وفي الواقع، تجري منظمة العمل الدولية هذا التحليل عن طريق برنامج الاستثمار كثيف العمالة لديها، الذي تعود أصوله إلى برنامج العمالة العالمي. ويمكنها العمل بصورة مشابهة مع هؤلاء الشركاء من أجل دعم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الإمكانيات الكبيرة لاستحداث الوظائف والمساهمة في الأهداف الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك على وجه التحديد اقتصاد الرعاية وخدمات التعليم والتدريب.

٣٢. **المنشآت المستدامة** هي في المقام الأول تحد قائم أمام التمويل الخاص والإدارة السديدة للشركات. وعلى وجه الخصوص، هي من تحديات إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في صميم عمليات صناعة القرار في هيئات الاستثمار المؤسسية والمصارف من جهة، وفي مجالس إدارة الشركات وفرق الإدارة من جهة أخرى. وأصبحت هذه العوامل مهمة أكثر فأكثر في تكوين قيمة المنشآت في السنوات الأخيرة، بحيث بات المزيد من الشركات الكبيرة والصغيرة يعتمد مبادئ ما يسمى رأسمالية أصحاب المصلحة أو الرأسمالية المستدامة. بيد أن الإدماج المنتظم للاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية في صميم قرارات تخصيص رأس المال والجوانب الأخرى من الإدارة السديدة والممارسات الإدارية للشركات ما زال في مراحله الأولى.

٣٣. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تستفيد من مكانتها، بفضل التمثيل القوي لأصحاب العمل في هيئاتها المكونة وولايتها المستمدة من إعلان المئوية من أجل الدفع قدماً بالمنشآت المستدامة باعتبارها المحرك الرئيسي للعمالة والعمل اللائق، من أجل حشد فهم واضح ومتقاسم على نطاق واسع لفرص السوق التي يحتمل أن تعود بدورها بمنافع كبيرة على المجتمع مثل تلك الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وقد قدرت لجنة الأعمال والتنمية المستدامة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد يولد فرص عمل تصل إلى ١٢ تريليون دولار أمريكي في ٦٠

---

[٨] انظر:
United Nations, "Press Release on Citing $2.5 Trillion Annual Financing Gap during SDG Business Forum Event, Deputy Secretary-General Says Poverty Falling Too Slowly", 25 September 2019.

[٩] انظر:
These data are drawn from Blended Finance Taskforce, *Better Finance, Better World*, Consultation paper of the Blended Finance Taskforce, 2018, pp. 48-51.

[١٠] انظر: Blended Finance Taskforce, *Better Finance, Better World,* p. 51.

شريحة مختلفة من شرائح السوق في أربعة قطاعات، هي: الغذاء والزراعة؛ المدن؛ الطاقة والمواد الأولية؛ الصحة والرفاه.[١١] وعلى هذا النحو، تمثل أهداف التنمية المستدامة فرصة نمو عظيمة للمنشآت المستدامة، وبالتالي للعمالة، كما يتجلى على سبيل المثال في مبادرة منظمة العمل الدولية بشأن العمل المناخي من أجل الوظائف. ومن شأن بذل جهد حثيث موجه نحو تكوين فهم أفضل وتعزيز العمل بشأن فرص الأعمال في هذه القطاعات المحددة وغيرها، مثل الاقتصاد الدائري، أن يساعد على الدفع بالتحول المنهجي في تخصيص رأس المال الضروري من أجل توسع كبير في تمويل المنشآت المستدامة.

٣٤. ومسائل التمويل هذه أهم من أن تُترك للمجتمع المالي. فهي تخلّف أثراً عميقاً في الاقتصاد الحقيقي والبرنامج المتمحور حول الإنسان، الذي تمثله أهداف التنمية المستدامة. وإيجاد حلول لها هو أمر حاسم من أجل مستقبل العمل واستحداث فرص العمل اللائقة والعمل المناخي على المستوى العالمي. وقد تبدو فرص إحراز التقدم أكبر إذا اندرجت في السياق الأكثر واقعية والأشد اتساقاً سياسياً، المتمثل في مبادرة عالمية للوظائف والحماية الاجتماعية تهدف إلى إعادة بناء نمو اقتصادي وعمالة على نحو أفضل - وأسرع - بعد الأزمة.

جيم - نهج متمحور حول الإنسان إزاء النظام متعدد الأطراف

٣٥. إن القضايا التي تتولى منظمة العمل الدولية المسؤولية الريادية بشأنها ضمن النظام متعدد الأطراف ترد مجدداً على رأس جداول أعمال الحكومات ومجالس إدارة الشركات ونقابات العمال. ويخلق هذا الأمر فرصة وضرورة أمام المنظمة كي تضطلع بدور محوري أكثر في تنسيق السياسيات الدولية والتعاون الإنمائي بما يتمشى مع إعلان المئوية، الذي ينص على أنه "لا بد لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى ولايتها الدستورية، من أن تضطلع بدور مهم في النظام متعدد الأطراف، من خلال تقوية تعاونها ووضع ترتيبات مؤسسية مع منظمات أخرى، بغية تعزيز اتساق السياسات سعياً إلى تحقيق نهجها المتمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، والاعتراف بالروابط المتينة والمعقّدة والحاسمة القائمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية". والواقع أنه كان من المزمع تكريس مناقشة بشأن آثار البند المحدد المذكور من إعلان المئوية، في الدورة ٣٣٨ لمجلس الإدارة (آذار/ مارس ٢٠٢٠)، إلا أن الدورة لم تعقد، وتحتاج هذه المسألة إلى مزيد من البحث.

٣٦. وقد زود إعلان المئوية منظمة العمل الدولية ببرنامج عمل يناسب تماماً الاتجاه الجديد الذي يجب أن تتخذه السياسات الاقتصادية الدولية والتعاون الإنمائي من أجل نجاح النظام الدولي في التصدي إلى أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في وقتنا هذا، مع إيلاء الأولوية إلى ما يلي: الاستثمار في الأشخاص وقدراتهم الإنتاجية وقدرتهم على إدارة الانتقالات؛ فرص العمالة في المنشآت المستدامة، لا سيما عبر الارتقاء بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ المؤسسات والمعايير والممارسات التي تدعم العمل اللائق؛ الحماية الاجتماعية الشاملة ذات أرضية حماية صلبة. وبناء على ذلك، ينبغي على المنظمة أن تعمق بحثها الأساسي والتطبيقي وتنشره على نطاق واسع بالتعاون مع منظمات اقتصادية دولية أخرى سعياً إلى تكوين توافق جديد على مسار النمو والتنمية المتمحورين حول الإنسان، كما صاغه إعلان المئوية والهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي عليها أن تعمل مع هذه المنظمات من أجل بلورة استجابة أقوى وأكثر فعالية للبلدان الساعية إلى دعم تقني ومالي من أجل هذه الاستراتيجيات.

٣٧. كذلك، قد يكون هذا الأمر مثيراً لاهتمام بلدان مجموعة العشرين والبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بلدان BRICS) والتجمعات الإقليمية التي قد ترى أنه من المفيد تنظيم عملية حوار سياسي واستعراض الأقران بين حكوماتها بشأن هذه الأبعاد في البرنامج المتمحور حول الإنسان من أجل إعادة بناء اقتصاداتها على نحو أسرع وأفضل. ويمكن لمنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع منظمات اقتصادية دولية أخرى، أن تقدم دعماً تقنياً وتنسيقياً لهذه العملية يمكن تنظيمه بطريقة مماثلة لعملية الحوار السياسي واستعراض الأقران، التي وضعها الزعماء عند خروجهم من الأزمة المالية بشأن تداعيات الاقتصاد الكلي ومسائل التنظيم المالي. ويمكن أن يكون تقرير منظمة العمل الدولية حديث العهد،[١٢] الذي يقدم إطاراً متوازناً من أجل معايير قياس التقدم بين البلدان بشأن النمو والعمالة والإدماج الاجتماعي وأبعاد الاستدامة البيئية للهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، مدخلاً مفيداً بالنسبة إلى هذه العملية وبالنسبة كذلك إلى مشاركة المنظمة مع المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى.

---

[١١] انظر: Business and Sustainable Development Commission, *Better Business, Better World*, 2017.

[١٢] انظر:
ILO, *Time to Act for SDG 8: Integrating Decent Work, Sustained Growth and Environmental Integrity*, Geneva, 2019.

٣٨. ويمكن أن تبذل منظمة العمل الدولية أيضاً جهوداً متجددة من أجل إحداث تفاعل أكبر على مستوى المنظومة واتساقاً بين المنظمات التي تجعلها ولاياتها ذات دور له أهمية خاصة بالنسبة إلى تحقيق أهداف إعلان المئوية، مع مراعاة إشاراته الصريحة إلى السياسات الاجتماعية والمالية والاقتصادية والبيئية في سياق تعزيز التعاون والاتساق. وقد يكون ذلك مستقلاً عن الجهود التي تبذل حالياً من خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة ومكملاً لها.

٣٩. وقد يرى مجلس الإدارة أن هذا المستوى من الابتكار والطموح مبرر وضروري في ضوء طبيعة التحديات العالمية الجارية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، والتصور العام للأداء الحالي للنظام متعدد الأطراف والتعليمات الواردة في إعلان المئوية.

◄ ثالثاً - الاستنتاجات

٤٠. عرضت هذه الوثيقة الحجج المؤيدة لأن تقوم منظمة العمل الدولية بإطلاق مبادرة انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، من شأنها أن تمكنها من تسخير إمكانيات إعلان المئوية إلى أقصى حد والاضطلاع بدور الريادة الدولية المطلوب منها في إعادة البناء على نحو أفضل بعد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد-١٩.

٤١. ولن توفر هذه المبادرة إطاراً تنظيمياً شاملاً لأنشطة منظمة العمل الدولية الواردة في الاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ فحسب، بل تفيد أيضاً في حفز جهد مشترك ضمن النظام متعدد الأطراف بهدف إعادة إحياء الاقتصاد العالمي ووضعه على مسار طويل الأجل وأكثر استدامة وشمولية وقدرة على الصمود.

٤٢. والتطابق بين أهداف النهج المتمحور حول الإنسان، الوارد في إعلان المئوية، والاحتياجات البشرية الهائلة في هذا الوقت والالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عام ٢٠٣٠، يعني أنه يمكن أن تكتسب المبادرة إمكانيات حشد وتوحيد جهود الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على نطاق يتناسب مع الطموح المنشود.

٤٣. وفي حين أنه قد يتعين على المبادرة أن تعالج وترسم العمليات متوسطة وطويلة الأجل للتحول الاجتماعي المرتقب، لا بد لها من أن تنطلق دون تأجيل في ضوء الظروف الحرجة السائدة أصلاً في عالم العمل. ولهذا السبب، ولأن مبادرة على هذا القدر من الأهمية السياسية تستدعي قراراً رسمياً من أعلى هيئة صانعة للقرار في المنظمة، قد يبدو من الضروري أن يصدر قرار اعتمادها عن مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٩ (حزيران/ يونيه ٢٠٢١). وفي حال رغب مجلس الإدارة في أن يمضي في مسار العمل هذا، يمكن أن تكون المبادرة موضوع مناقشة أخرى في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١) استناداً إلى الآراء المعرب عنها في الدورة الحالية وإلى مشاورات لاحقة.

◄ مشروع القرار

٤٤. **طلب مجلس الإدارة من المدير العام ما يلي:**

(أ) أن يستفيض أكثر في المقترحات الواردة في الوثيقة GB.340/HL/2 بشأن مبادرة محتملة من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان من أزمة كوفيد-١٩؛

(ب) أن يحدد بدائل محتملة كي ينظر فيها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٩ (حزيران/ يونيه ٢٠٢١)، وأن يعرض مقترحات مناسبة في هذا الصدد على مجلس الإدارة في دورته ٣٤١ (آذار/ مارس ٢٠٢١).